الخلاف السياسي يهدّد مستقبل الحكومة

ائتلاف المالكي يحدّد ثلاثة شروط لنجاح مبادرة النجيفي

أعلنت جميع الأطراف المشاركة في الحكومة دعمها وتأييدها، لمبادرة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، وأعربت في الوقت ذاته عن أملها في ان تسفر عن نتائج ايجابية، تسهم في تجاوز الأزمة السياسية، نتيجة اتساع الخلاف حول اتفاق أربيل، وتوتر العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، بخصوص مسودة مشروع قانون النفط والغاز الذي ورد ضمن ورقة المطالب الكردية .

□ بغداد: احمد علاء

مجلس النواب العراقي

بعد تحرك النجيفي الأخير واتصالاته مع المسؤولين في الإقليم ، ثم لقاء رئيس الحكومة نوري المالكي ، لم تظهر بعد بوادر لحلحلة الأزمة ، باستثناء إعلان الرغبة بعقد اجتماع ، يضم ائتلاف الكتل الكردستانية والقائمة العراقية ودولة القانون الذي أبدى احترامه للمبادرة الجديدة بشروط ثلاثة ، وردت في تصريح للنائب هيثم الجبوري : " يجب أن تتضمن المبادرة ثلاثة شروط، الأول التمسك بالدستور ، والآخر تحقيق وحدة الشعب العراقي ، والثالث ضمان التقارب بين الكتل السياسية " لكنه في الوقت نفسه ، قلل من أهمية المبادرات في الوقت الحاضر " معظم المبادرات تكون ترقيعية ، وتخلّف أزمات سياسية" ، واستنادا لما ذكره النائب فان دولة القانون على استعداد لعرقلة أي توجه لا ينسجم مع رؤيته للدستور وفهمه لمبدأ الشراكة ، ولاسيما أن مبادرة النجيفي وبحسب مقرر مجلس النواب محمد الخالدي، تضمنت خطوات ومقترحات لتسوية الخلافات الداخلية ، وكذلك القضايا الخلافية بين العراق ودول الجوار :

" المبادرة في إطارها العام لا تتقاطع مع اتفاق اربيل ، فهي تشدد على تطبيق جميع البنود ، وخصوصا ما يتعلق بتشكيل مجلس السياسات العليا ، وتشريع قانون النفط والغاز وحسم ملف الوزارات الأمنية، أما على المستوى الخارجي فتضمنت بلورة موقف موحد تجاه القصف التركي والإيراني المتكرر وإنشاء ميناء مبارك " مشيرا إلى أن النجيفي سوف يزور جميع المحافظات العراقية : " وليس من المستبعد أن يعرض مبادرته أمام المرجع الشيعي السيد علي السيستاني " مع ترحيب ائتلاف الكتل الكردستانية بمبادرة النجيفي نفى ان يكون خلافه مع دولة القانون حول مسودة النفط والغاز ، بل شدد على تطبيق ما ورد في ورقة المطالب الكردية ، لكونها وطنية ، وتهم جميع العراقيين ، بحسب عضو الائتلاف آلا طالباني : "يتصور البعض ان خلافنا مع دولة القانون حول مسودة النفط والغاز ، والامر ليس كذلك نحن نريد أن ينفذ الطرف الآخر التزاماته عندما وقع وتعهد بتطبيق ورقة المطالب ، واغلبها تتعلق بمصالح الشعب العراقي" مؤكدة أن ائتلافها طرف رئيس في الحكومة :" عندما صوتنا لصالح المالكي ليتولى منصبه كان موقفنا مع بقية الكتل الأخرى يستند إلى اتفاق وتعهدات والتزامات ، وفي إطار الدستور ، وأي تنصل يعني من وجهة نظرنا فرض ارادة طرف واحد على بقية الشركاء ".

شهدت العلاقة بين بغداد واربيل في الحكومة السابقة توترا نتيجة الخلاف حول استثمار النفط، سرعان ما تمت تسويته بترحيل مشروع القانون للدورة التشريعية الحالية ، لكن طرح المسودة من قبل مجلس الوزراء ، جدد الخلاف ، وامتد ليشمل بقية المطالب الكردية الأخرى ، فالنائب عن دولة القانون على الشلاه أكد تمسك ائتلافه بتطبيق مطالب الكرد:" ولكن بما ينسجم ويطابق المواد الدستورية والأخوة الكرد في بعض الأحيان يتطلعون للحصول على أكثر من استحقاقاتهم "

في آخر اجتماع للقادة السياسيين مطلع آب الماضي برعاية رئيس الجمهورية جلال الطالباني ، تم الاتفاق على الالتزام بجميع بنود اتفاق اربيل ، فضلا عن حسم ملف الوزارات الأمنية ، وتشكيل مجلس السياسات العليا ، وحسم الخلاف بين القائمة العراقية ودولة القانون ، وكان الاجتماع الأول للقادة قد أوصى بالابتعاد عن لهجة تبادل الاتهامات عبر وسائل الإعلام ، وبعد مرور قرابة شهرين على الاجتماع الثاني ، تمت قراءة مسودة قانون تشكيل مجلس السياسات في البرلمان مرة واحدة فقط، فخلفت اعتراضات ومواقف رافضة ، فأحيلت المسودة إلى اللجنة القانونية لإجراء التعديلات اللازمة ، وفاجأ المالكي القائمة العراقية بتعيين سعدون الدليمي وزيرا للدفاع وكالة ، وجاءت قضية رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي لتعطي إشارة إلى أن المالكي يتجه نحو مسار آخر ، عبرت عنه أطراف مشاركة في الحكومة بأنه نوع من الاستفراد ، وفرض هيمنة الحزب الواحد .

بتباين وجهات النظر حول مفهوم مبدأ حكومة الشراكة الوطنية ، وإصرار الطرف المهيمن على فرض إرادته بدعوى التمسك بالدستور، والتخلي عن تطبيق اتفاق اربيل ، جاءت مبادرة النجيفي لتضع الاطراف المشاركة في الحكومة أمام فرصة اخيرة لإثبات جديتها وحرصها على ضمان نجاح العملية السياسية ، عبر التمسك بالثوابت الوطنية وتنفيذ جميع الاتفاقات ، ولاسيما أن الخلاف القائم ، بات يهدد مستقبل الحكومة الحالية ، لان تحالفات الكتل هشّة ، ومع تصاعد موجة الاحتجاجات الشعبية على سوء الأداء الحكومي ، يمكن رسم خريطة جديدة للتحالفات ، تحقق أغلبية برلمانية قادرة على إجراء تغيير ليس لصالح من يفسر الدستور بمنظار حزبه ومنصبه ، وفي حال أسفرت مبادرة النجيفي عن نتائج ليست في صالح الأطراف المتضررة المشاركة في الحكومة، سيكون خيار التغيير حتميا، بغض النظر عما سيفرز من مستجدات في الساحة السياسية.

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

اجتماعات ساستنا .. جعجعة بلا طحين !

انشط حركة في البلاد تستهوي سياسيينا ، هي الاجتماعات ، وهو الشيء الوحيد الذي لاخلاف لديهم بشأنه ، رغم اعترافات الكثير منهم انها اجتماعات بلا فائدة ، وبالنسبة للجمهور فهي بلا نتائج ، اي بلا اشياء ملموسة على ارض الواقع تنقل حياته من حال الى حال . الكثير من هذه الاجتماعات تنتهي ببيان ايجابي وتصريحات متشابهة من ان الاتفاق قد تم على الكثير من النقاط ، لكننا نفاجأ بعد دقائق من الاجتماع ان النواب ورؤساء الكتل سرعان ما يدلون بتصريحات نارية تؤكد ان الاجتماع لم يحقق اهدافه ، وان النقاط العالقة ما زالت عالقة ، ولكن اين ؟ لاحد يفسرلك سبب العلقان ولا يريح بالك المشغول دوما باجتماعات ساستنا ، لانك عزيزي المواطن المنكوب بهم ونحن معك مازال الامل يتلاعب بين جوانحنا من ان شيئا يمكن ان يحصل ينقذ البلاد من رطانة طبقتنا السياسية وهوسهم بالاجتماعات. خذ اتفاقية اربيل مثالا نموذجيا ، والتي على ضوئها تم تشكيل حكومتنا العتيدة ماذا نتج عنها ؟ توزعت الكراسي ، لكن اتفاقات تحريك العملية السياسية ما زالت موضع خلاف ، مجلس السياسات الستراتيجية ، المادة ١٤٠ ، المشاركة الحقيقية في القرار السياسي ، الاستحقاقات المحاصصاتية في مؤسسات الدولة ، كل شيء بقي عائما وعالقا وموضع خلاف . فاذا كان السادة قد اتفقوا مثلا في اتفاقية اربيل على مجلس السياسات ، فهل استجد شيء ليكتشف المالكي انه غير دستوري مثلا ! وهل اكتشف علاوي مؤخرا انه لايمكن ان يكون فوق الرئاسات مجتمعة ، وعلى مايبدو فان السيد علاوي قد نفض يديه من السياسات الستراتيجي ليبحث عن قيادة المجلس الاتحادي للثروة النفطية !!

المثيرفي الامر ان هناك اصرارا على استمرار الاجتماعات على الشاكلة نفسها ، بدل البحث الجدي عن سبب عدم تحقيق الاجتماعات السابقة لاهدافها المعلنة على الاقل ، ونقول المعلنة لان الكثير من النواب والسياسيين يقولون لنا لاتصدقوا ما نقوله في الاعلام فالكلام الحقيقي هو الذي يجري في الغرف المغلقة !!

هل المطلوب بقاء الحال على ما هو عليه حتى الانتخابات المقبلة لترتيب الاوضاع من جديد بعد الاعلان عن مليونية التزوير من قبل وزير التجارة ؟ ومن هي الكتلة او الجهة التي من مصلحتها بقاء الحال كما هو عليه الآن ؟ في عالم الجريمة يقولون لك الخيط الأول لاكتشاف الجريمة هي البحث عن المستفيد .

ولكن من هو المستفيد؟

المواطن بات يعتقد ان الجميع مستفيد من هذا التوقف والتوترات السياسية وتوالد الازمات سواء على مستوى قوى داخلية او دول الجيران ، وان امام القوى المتصدية للعملية السياسية وبيدها القرار والحل والربط ، ربما فرصة اخيرة للتخلص من هوس الاجتماعات والشروع بتنفيذ الاتفاقات بروح المسؤولية الوطنية وليس الانانية الحزبية والطائفية ، ربما يكون هذا هو الحل والفرصة الاخيرة!

السرّ الذي يعرفه الجميع: ادفع للدولة الإسلامية أو تُقتل

التنظيم المسلّح يخيّر حتى المدارس بدفع الإتاوة أو الإغلاق وقتل المعلمين

(١-٢)

□ الموصل / كارل هيدسون

لدى التنظيم المسلّح التابع لـ"القاعدة" في مدينة الموصل "جهاز ضريبي" من نوع خاص، فكل صاحب مهنة مهما صغر شأنه أو علا، يدفع نسبه محددة من دخله الشهري لعناصر التنظيم، كما أن مؤسسات الدولة تدفع هي الأخرى. هذا سرّ بات يعرفه الجميع بما فيهم مسؤولو الحكومة، لكن أحدا لا يجرؤ على البوح به. ما زال مواطنو مدينة الموصل يتذكرون أول اختبار لهم مع القاعدة، بعد ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٤، وهو اليوم الذي انهار فيه جهاز الشرطة الهشّ، وتحولت المدينة إلى حلبة صراع مفتوحة بين مسلحين يظهرون كالأشباح، وجنود أمريكيين متوجسين، ينظرون إلى كل شيء من حولهم كعدو.

هذه الذكرى بطلها شخص يدعى يونس الحاج يونس، اتهم بالعمل مع الأمريكان، وكان عليه دفع الثمن، ولما امتنع عن الامتثال، أصبح عليه أن يكون عبرة لمدينة بأكملها، حيث قطع مسلحون كفي يديه، واقتلعوا إحدى عينيه، وألقوا به نصف ميت في مزبلة. ومع أن يونس لم يكن آخر من خضع لحكم القاعدة في الموصل، إلا أن قصته أشاعت جوا من الرعب، دفع بالمئات من التجار والأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات وغيرهم إلى هجرة المدينة، ومن بقي فيها كان عليه أن يدفع المال للإبقاء على حياته. غازي فرمان مسؤول الفرع ١٤ للحزب الديمقراطي الكردستاني في نينوى، هو أول من قالها بوضوح: "الموصل تحت الجزية"، وذكر أن الأموال تدفع في الموصل لما يسمى بـ "الدولة الإسلامية". فكل صيدلية يدفع صاحبها بين ١٠٠ و٢٠٠ دولار أمريكي شهرياً، وهناك مقاولون يدفعون نسبة تتراوح بين ٥ و١٠ بالمئة من مبلغ المقاولة، ونفس النسبة تدفعها الشركات المحلية. الفنادق تدفع، وكذلك الأطباء والتجار في ساحلي مدينة الموصل الأيمن والأيسر يدفعون أموالاً طائلة. حتى أصحاب الدكاكين الصغيرة يفعلون هذا، والأدهى أن مؤسسات الدولة تدفع.

"القاعدة" جهاز ضريبي من نوع خاص

غازي فرمان تابع قائلا إن "أي شخص تظهر عليه النعمة، بامتلاك دار كبيرة مثلا، فان عليه دفع الجزية"، وقال إن "الوقت قد حان لكي تتم السيطرة على الوضع الأمني في نينوى، فالإرهابيون في دولة العراق الإسلامية، إذا كانت بحوزتهم الأموال الطائلة سيفعلون ما يشاءون بها، وهم يقتلون المواطنين في نينوى بأموالهم".

وانتقد فرمان المسؤولين في محافظة نينوى لصمتهم إزاء ما يحدث، ولفت إلى أنه وحتى هذا اليوم لم يسمع أي تصريح لأي مسؤول في نينوى، حتى وإن كان بسيطاً، يذكر فيها هذه الحقائق حول الابتزاز الذي تخضع له الموصل، في شقيها العام والخاص. أحمد، وهو اسم مستعار لشاب في السابعة عشرة من عمره تتحفظ "نقاش" على كشف هويتّه، يرتبط بصلة قرابة بمسؤولين رفيعي المستوى، وقد كان آخر ضحية لحوادث الخطف لغرض الابتزاز في الموصل. اختطفه ثلاثة مسلحين من منزله أمام مرأى من أهله أواخر شهر رمضان الفائت، وأكد أحد أقربائه لـ "نقاش" أن الخاطفين كانوا يرتدون زيا عسكرياً، ويحملون أجهزة لاسلكي، وعملية الخطف جرت في وضح النهار. بعد مفاوضات استمرت نحو عشرة أيام، عاد أحمد إلى منزله، وكان شيئا لم يحدث، دون أن يتم الإعلان عن المبلغ الذي دفع، أو الجهة التي قامت بالخطف. لكن أهالي مدينة كالموصل،التي عاشت أربع سنوات كاملة تحت حكم القاعدة، قبل انطلاق عملية أم الربيعين فيها منتصف ٢٠٠٨، يعرفون جيداً أية جهة بوسعها فعل ذلك. القادة الأمنيّون في نينوى، يشيرون إلى أن تأمين الحدود مع سوريا، وكذلك مداخل محافظة نينوى، قطع التمويل عن الدولة الإسلامية، فلجأت إلى تمويل نفسها من خلال جمع الأتاوات من مختلف شرائح المجتمع، تجاراً وأطباء وصيادلة ومهندسين، وأصحاب مشاريع وغيرهم. ويؤكد هؤلاء القادة، أنهم تمكنوا والى حد بعيد من إلحاق الهزيمة بمن وصفوهم إرهابيين، لكنهم شكوا عدم تعاون المواطنين، خصوصاً في أسواق مدينة الموصل، أو أصحاب المشاريع، وهذا ما دفعهم إلى اعتقال عدد منهم بتهمة تمويل الإرهاب، وكان من بينهم عدد من أصحاب محطات الوقود. أسواق السرجخانة وباب السراي والصاغة وشارع نينوى والمصارف والمجموعة والمنطقتان الصناعيتان، تجمع منها الدولة الإسلامية ملايين الدولارات، بحسب "أبو عمر" وهو عضو سابق في الدولة العراق الإسلامية أطلق سراحه قبل أشهر بعد عامين قضاهما في المعتقل. وروى أبو عمر لـ "نقاش" أن "عصابات إجرامية، تشترك أيضا الآن في جمع الإتاوات، وهم يتقمصون أدوار أعضاء في الدولة الإسلامية، ويتحدثون باسمها لزرع الخوف في نفوس ضحاياهم".

مجرد ذكر اسم "دولة العراق الإسلامية"، يثير الرعب والهلع في نفوس سكان مدينة الموصل، حتى بعد الانتشار الكبير لقوات الشرطة والجيش العراقيين

الخلافات القائمة بين حكومة نينوى المحلية، والقيادات الأمنية المتمثلة بقيادة عمليات محافظة نينوى وتشكيلاتها، هي السبب في نظر الكثير من مواطني الموصل في حدوث الفجوة التي قالوا إن المبتزين عادوا من خلالها لممارسة أعمالهم. وفي اتصال هاتفي أجرته "نقاش" مع مسؤول في محافظة نينوى، فضل عدم الكشف عن اسمه، أكد صحة الأحاديث التي تدور خارج مبنى المحافظة حول فرض "جهات معينة" على حد تعبيره إتاوات على المواطنين. ولتجنب انسحاب الأمر إلى داخل مبنى المحافظة، "فقد تم تقييد الحركة داخل الأقسام، خصوصاً قسم المشاريع، حيث يتواجد المقاولون، وهم في العادة من يتعرضون للابتزاز". وذكر المسؤول، أن مكافحة هذه الآفة كما وصفها، تقع على عاتق الأجهزة الأمنية التي تمسك الأرض بشكل يكاد يكون كاملاً في معظم أجزاء مدينة الموصل. "لكن ولعدم تفعيل الدور الاستخباري ورفض الأجهزة الأمنية إشراك الحكومة المحلية في وضع الخطط ، فإن العصابات الإجرامية بدأت تنشط ويتسع مدى عملها مجدداً". عبد الكريم، يعمل في شركة للدواجن مقرها شمال مدينة الموصل، ويتطلب مرافقة الشاحنات المحملة بالمواد العلفية القادمة من منفذ ربيعة على الحدود مع سوريا الى مقر الشركة، أكد أن أشخاصاً يعرفون أنفسهم بأنهم أعضاء في "دولة العراق الإسلامية" يتقاضون منذ عام ٢٠٠٦ إتاوات عن كل شاحنة محملة بالبضائع، تدخل العراق عبر سوريا. وشرح عبد الكريم كيف أن عناصر "الدولة الإسلامية" لديهم معلومات كاملة عن البضائع الداخلة، من أرقام الشاحنات وحتى الأوزان، والجهة القادمة منها البضائع، وكذلك الذاهبة إليها. وأضاف أن لدى التنظيم المتشدد جواسيس في المنفذ الحدودي، ويفرضون خارجه على طول المسافة بين منفذ ربيعة ومدينة الموصل (١٢٠ كم) رقابة على موازين الشاحنات (قبان). ولديهم أيضا عيون هناك تتمثل ببائعي الوقود على جوانب الطرقات، وهم صبية أو مراهقون تسهل السيطرة عليهم، لذا لا يمكن المراوغة معهم، لأنهم يعرفون كل شيء. ويواصل عبد الكريم: "لديهم طرق عدة في جباية الإتاوات، فإما يستلمونها مباشرة من السائقين، أو أتلقى اتصالاً هاتفيا مع احدهم، يحدد المكان، فأذهب إليه وهناك أسلمه المبلغ وهو بالدولار عادة (٣٠٠ دولار أمريكي) عن كل شاحنة".

أما مكان التسليم بحسب عبد الكريم، فيكون عادة في مدخل حي ١٧ تموز غرب الموصل، "وإذا كانت هناك قوات أمنية سواء للجيش أو الشرطة الاتحادية، فان اتصالات تجري ويتغير المكان. والشخص الذي يتولى الاستلام شاب يطلق على نفسه اسم لازم." ولازم هذا، كان يغير رقم هاتفه بين فترة وأخرى، وسمع عبد الكريم بأن قوات الجيش العراقي ألقت القبض عليه وعلى مجموعته مطلع عام ٢٠٠٩، يقول. "لكن هناك آخرين يتولون جمع الإتاوات، ولا يمكن أبدا أن نعرف إن كانوا يتبعون ما يعرف بدولة العراق الإسلامية، أم أنها مجرد عصابات ضمن مافيا تسيطر على الموصل". واستذكر عبد الكريم حوادث كثيرة تعرضت لها شاحنات تجار في الموصل، منها أربعة محملة بمادة الصويا، رفض صاحبها ويدعى سربست دفع ١٢٠٠ دولار عنها، فتم تفريغ الحمولات في منطقة حي الوحدة شرق الموصل، ثم فككت الشاحنات، ونهبت أجزاؤها أمام سائقيها، من قبل مواطنين اعتقدوا أنها تعود للقوات الأمريكية. مجرد ذكر اسم "دولة العراق الإسلامية"، يثير الرعب والهلع في نفوس سكان مدينة الموصل، حتى بعد الانتشار الكبير لقوات الشرطة والجيش العراقيين، وتغلغلها في مختلف مفاصل المدينة، وتمكنها من قتل واعتقال المئات من عناصر الدولة، وعشرات من وزرائها وأمرائها ومقاتليها. ورغم الصمت الشعبي والحيرة الحكومية، تشير الدلائل إلى أن الأموال تجمع للدولة الإسلامية، ويلتزم الضحايا بتسديدها، أكثر من التزامهم بتسديد الضرائب للدولة العراقية نفسها، وحصلت "نقاش" على نسخة من ورقة تهديد وصلت الى إحدى المدارس الأهلية في مدينة الموصل مؤخراً، تبين مبررات إخضاع أية جهة لدفع الإتاوة، وبينها اقتباس عن الإمام الغزالي "إذا خلت الأيادي من الأموال ولم يكن من مال المصالح ما يفي بخراجات العسكر ولو تفرق العسكر واشتغلوا بالكسب لخيف دخول العدو ديار المسلمين أو خيف ثوران الفتنة من أهل العامة في بلاد الإسلام جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند المستصفى من علم الأصول ٢٦٤/١". وتنتهي ورقة التهديد بـ "فعليه إننا نبلغكم بالحسنى للإنفاق في سبيل الله تعالى وواجب عليكم بذل المال في سبيل الله عز وجل، ومن يمتنع فانه سيكون آثماً ويحق عليه التعزير وعليه ترك العمل الذي استحب من اجله الدنيا على الآخرة، فعلى كل مدرسة تمتنع عن الدفع أن تغلق أبوابها، وإلا فان كل أساتذتها والعاملين فيها سيكونون هدفاً لنا بعد هذا التوضيح، وخصوصاً بعد استعانة أغلبهم بقوات الردة الرافضية الجاثمة على صدور أهل السنة في الموصل الحدباء".

الحديث عن دفع الإتاوات ممنوع هنا في الموصل، ويقول طه وهو تاجر قماش كان يعمل في سوق باب السراي في الجانب الأيمن للمدينة، أنه كان يدفع منذ آب (أغسطس) عام ٢٠٠٩، ولغاية مطلع العام الحالي، مبالغ شهرية إلى شخص كان يقول إنه من الدولة الإسلامية، هدده بالتصفية أولاً عبر الهاتف، ثم داوم بنفسه على الذهاب إلى محل طه نهاية كل شهر ليتسلم مبلغ ١٥٠ دولاراً، وذكر أنه لم يجرؤ يوما على القول بأنه يدفع إتاوة شهرية للدولة الإسلامية، ولا حتى جيرانه مع انه كان يعرف تماماً أنهم يفعلون الشيء ذاته شهرياً، وكأنه "سر يعرفه الجميع"، وأي حادث كان يصيب أي تاجر في السوق، كان يفهم منه وعلى الفور امتناعه عن الدفع.

طه باع محله وكذلك منزله الكائن في حي النور شرقي الموصل، وذهب بعائلته ليسكن دهوك، بعد أن وصلته رسالة ورقية تطلب منه دفع ٥٠ ألف دولار، وإلا ستتم تصفيته مع عائلته، وهمس بالقول: "مازال السوق تحت رحمتهم، والجميع يدفع بصمت".

(نقاش)